



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

Dr. Faten Faleh
Sulaiman

Wasit Education
Directorate \ The Open
Educational College

Email:
dr.fatenfaleh87@gmail.com

Keywords:

**Grammatical
Critiques; Critique;
Analysis.**



Article info

Article history:

Received 1.NOV.2023

Published 25.NOV.2023



**Dr. Zuhair Abdul Mohsen Sultan in his book Grammatical Critiques
Until the End of the Fourteenth Hijri Century: Critique and Analysis**

A B S T R A C T

This research undertakes a critique and analysis of the content found in Dr. Zuhair Abdul Mohsen Sultan's book titled "Grammatical Critiques." The study elucidates the overlap of this terminology with other similar terms and reveals the multiple sources from which his book draws inspiration. The research demonstrates his complete reliance on issues of disagreement presented in the book "Al-Insaf Fi Masa'il Al-Khilaf" by Abu Al-Barakat Al-Anbari, as well as "Al-Intisar" by Ibn Wulad and "Al-Ighfal" by Abu Ali Al-Farisi. In light of this, the research is structured with an introduction, a set of objectives, and a conclusion that highlights the key findings and facts derived from this study.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol53.Iss2.3767>

الدكتور زهير عبد المحسن سلطان

في كتابه المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية - نقد وتحليل

م.د. فاتن فالح سليمان

مديرية تربية واسط / الكلية التربوية المفتوحة

ملخص البحث

يتناول هذا البحث نقداً وتحليلاً لما جاء في كتاب الدكتور زهير عبد المحسن سلطان والمسّمى بـ(المؤاخذات النحوية)، وقد بين البحث تداخل هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى شبيهة له، وكشف تعدّد روافد كتابه؛ فقد بين البحث اعتماده كلياً على ما جاء من مسائل خلافية في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري، وكتاب (الانتصار) لابن ولاد، وكتاب (الإغفال) لأبي علي الفارسي؛ لذلك جاء هذا البحث في مقدّمة ومجموعة من المطالب، ثم الخاتمة التي بيّنت أهمّ ما جاء في هذا البحث وما توصل إليه من نتائج وحقائق.

الكلمات المفتاحية: المؤاخذات النحوية، نقد، تحليل

المقدمة

يعدّ الدكتور زهير عبد المحسن سلطان من الفئة الخيرة التي درّست في جامعة واسط/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية، وله العديد من المؤلفات، وقد اشتهر بتحقيق كتب التراث اللغوي، ومع ما ثبت في الدكتور زهير من علمية، فلا يمنعنا ذلك من مراجعة كتبه ونقدها، وأنه بلا شك علم من أعلام اللغة ومؤلفاته وتحقيقاته شاهد على ذلك، وقد درس هذا البحث كتابه الموسوم (المؤاخذات النحوية) من جميع جوانبه، فقد تناول الدكتور زهير عبد المحسن العديد من المسائل الخلافية، التي وضعها تحت مسمى (المؤاخذات النحوية)، وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه على مجموعة من المطالب:

المطلب الأول: صفة الكتاب إجمالاً، وتنظيمه، وتبويبه

وهو كتاب ألفه الدكتور زهير عبد المحسن سنة ١٩٩٤م، وصدر عن منشورات جامعة قازيونس- بنغازي، الطبعة الأولى، جعله في خمسة فصول، وإهداء، ومقدمة، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع، عقد للفصل الأول (المؤاخذات النحوية بين سيوييه وشيوخه ومعاصريه)، وعقد للفصل الثاني (تغليط سيوييه)، وعقد للفصل الثالث (المؤاخذات النحوية بين البصريين بعد سيوييه)، وعقد للفصل الرابع (المؤاخذات النحوية بين الكوفيين) وعقد للفصل الخامس (منهج النحويين في المؤاخذات)، وهو الأقرب إلى عنوان الكتاب -كما أرى- فكان لا بدّ أن يتوسع فيه عن بقية الفصول الأخرى للكتاب، وهو ما لم يحصل.

وقد عرض الدكتور زهير عبد المحسن في المقدمة الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا الموضوع والكتابة فيه، ويمكن إجمالها فيما يأتي (سلطان، ٢٣، ط١، ١٩٩٤م):

- ١- تغليط سيوييه في مسائل النحو، والصرف، والصوت وهي حملة تعرّض لها كتاب سيوييه من النحويين الخالفين له كالأخفش (ت ٢١٥هـ)، والجرمي (ت ٢٢٥هـ)، والمازني (ت ٢٤٩هـ) والمبرد (ت ٢٨٥هـ).
- ٢- وجد الدكتور زهير عبد المحسن علماء اللغة المحدثين يعيرون النحويين القدامى؛ لأنّهم قدسوا هؤلاء وتابعوهم فيما ذهبوا إليه.

وقد صرّح الدكتور زهير عبد المحسن بما يأتي (سلطان، ٢٣، ط١، ١٩٩٤م):

- ١- شروعه إلى النظر في مصادر النحو من بواكيره حتّى نهاية المئة الرابعة الهجرية.
- ٢- أنّ العنوان غير كافٍ للدلالة على موضوع البحث؛ لذلك أبرّر الموضوع وميّزه -كما يقول- في التمهيد من غيره من الموضوعات التي تلتبس به مبيّناً احتمالات التباس الموضوع بالمواضيع الآتية:
- يحتمل أن يكون الموضوع بحثاً في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وقد تعارض رأيه هنا مع رأيه في موضع آخر من كتابه إذ قال: "وثمة أمر مهم ينبغي لفت نظر القارئ إليه، هو أنك حين تلقي نظرة سريعة على أمثلة المؤاخذات النحوية التي ذكرناها أو الكتب التي أوردنا أبرزها تجدها خالية من المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين" (سلطان، ٢٣، ط١، ١٩٩٤م). ومهما يكن من أمر فإنّي أرى أنّه احتمال قريب جداً من موضوع دراسته؛ لكثرة عدد المرات التي نقل فيها من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.
- يحتمل أن يكون الموضوع بحثاً في التصحيح اللغويّ أو النحويّ، ولا أميل إلى هذا الاحتمال وأستبعده؛ لكونه بعيد كلّ البعد عن عنوان ومحتوى دراسته.

المطلب الثاني: مصطلحات الكتاب

لم يكن الدكتور زهير عبد المحسن دقيقاً في تحديد مصطلحات كتابه؛ لأنها لم تكن منبثقة من عنوان الكتاب فعندما قرأت عنوان كتابه ظننت أنني سأجد في الكتاب عبارات من نحو: أخذ فلان على فلان، أخذ عليه، يؤخذ عليه، ولكنني وجدت عبارات من نحو: خطأ فلان، ورد فلان، غلط، فقد ورد في الكتاب فصلاً بعنوان (تغليط سيوييه) ناقش فيه المشككين في نسبة كتاب سيوييه إليه، وكان من الممكن أن يسمي عنوان الفصل (مؤاخذة سيوييه)، أما لفظ المؤاخذة؛ فلم يرد إلا في مواضع قليلة من الكتاب الذي بلغت عدد صفحاته (٤٣٠) صفحة؛ لذلك كان لزاماً عليه أن يوحد ويحصر مصطلحات المؤاخذة التي سيعتمدها في كتابه قبل الشروع بالكتابة.

المطلب الثالث: مصطلح المؤاخذة ومدخلته لمصطلحات أخرى

هناك مصطلحات أخرى تستخدم إلى جانب مصطلح (المؤاخذة)، نحو: التعقبات، والاعتراضات، والاستدراكات، والردود، فهل هناك فرق بين تلك المصطلحات؟ ولم اختار الدكتور زهير عبد المحسن مصطلح (المؤاخذة) دون غيره من المصطلحات الأخرى؟ وفيما يأتي توضيح لتلك المصطلحات:

• التعقّب لغة: قال الزبيدي: " تعقّب الخبر: تتبّعه، ويُقال تعقّب الأمر إذا تدبّرتّه، والتعقّب: التدبّر والنظر ثانية قال طَقِيلُ العَنَوِيُّ:

فَلَمْ يَجِدِ الأَقْوَامَ فِيْنَا مَسْبَةً إِذَا اسْتُدْبِرَتْ أَيَامَنَا بِالتَّعْقُبِ "

(الزبيدي، ٤٠٩-٤١٠، ٤١٦، د.ط، ١٩٦٥م، والغنوي، ٥١، ط١، ١٩٩٧م).

وقال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): " وتعقبت ما صنع فلان، أي: تتبعت أثره " (ابن فارس (عقب)، ٧٩/٤، د.ط، ١٩٧٢م). وقال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ): " وتعقبت ما صنع فلان: تتبعته، ولم أجد من قولك مُتَعَقِّباً، أي: متحصصاً، يعني أنه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقّب وتعقبت الخبر: إذا سألت غير من كنت سألت أول مرة " (الزمخشري، ٦٦٧/١، ط١، ١٩٩٨م).

أما اصطلاحاً؛ فقد جاء في معجم لغة الفقهاء: " التعقّب: التتبع لإظهار الخلل أو الخطأ " (قلعجي وقنيبي، ١٣٦، ط٢، ١٩١١م).

• الاعتراض لغة: المنع، قال الجوهري: " واعتراض الشيء: صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر ... وعارضه، أي: جانبته وعدل عنه. قال ذو الرمة:

وقد عارض الشِعْرَى سُهَيْلٌ كَأَنَّهُ قَرِيحٌ هَجَانٍ عَارِضَ الشُّوْلِ جَافِرٌ "

(الجوهري، ١٠٨٤/٣، ط٤، ١٩٩٠م، والرمة، ١٠١٧/٢، د.ط، ١٩٨٣م).

أما اصطلاحاً؛ فهو: " ما لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدّم " (ابن جني، ٣٣٧/١، د.ط، ١٩٥٢م).

• الاستدراك لغة: " الدالّ والرأى والكاف أصلٌ واجدٌ، وهو لُحُوقُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ وَوُصُولُهُ إِلَيْهِ " (ابن فارس (درك)، ٢٦٩/٢، د.ط، ١٩٧٢م). و " الدرك: اللحق من التبعة، والدراك: إتباع الشيء بفضه على بعض في كل شيء " (الفرهيدي (درك)، ٣٢٨/٥، د.ط.ت). و " أدركت الرجل ادراكاً إذا لحقته فهو مدرك " (ابن دريد، ٢٥٤/٢، ط١، ١٩٨٧م).

أما اصطلاحاً؛ فقد عرفها الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) بقوله: " رفع توهم تولد من كلام سابق " (الجرجاني، ٢٥، ط٢، ٢٠٠٣م). وقد شبهه بالاستثناء قائلاً: " الاستدراك: هو رفع توهم يتولد من الكلام المقدم رفعاً شبيهاً بالاستثناء نحو: جاءني زيد لكن عمرو؛ لرفع وهم المخاطب أن عمراً أيضاً جاء كزيد بناء على ملابسه بينهما وملائمة " (الجرجاني، ٢٥، ط٢، ٢٠٠٣م).

وقد عرّفه باحث آخر بقوله: " هي زيادة على كلام السابقين؛ لبيان ما أوهم من كلامه، أو لعدم علمه به، وهو نتاج للبحث العلمي والاستقراء الجيد " (محمد، ٤٥٣، ع ٧٦، ٢٠١٩م).

• الرد لغةً: " صرف الشيء ورجعه. والردُّ: يردُّه رداً ومردّاً وتزداداً: صرفه، وهو بناء للتكثير " (الأفريقي (ردد)، ١٧٢/٣، د. ط. ت.) و " (ردّه) عن وجهه يردّه (ردّاً) و(ردّة) بالكسر و(مردوداً) و(مردّاً) صرفه ... وردّ عليه الشيء إذا لم يقبله وكذا إذا خطأه و(ردّه) إلى منزله و(ردّ) إليه جواباً رجّع ... والارتداد الرجوع " (الرازي (ردد)، ٢١٠، ١٩٨٩م).

أما اصطلاحاً؛ فقد عرّفه الجرجاني (ت ٤٧١هـ) بقوله هو: " صرف ما فضل عن فروض ذوي الفروض ولا مستحق له من العصبات إليهم بقدر حقوقهم " (الجرجاني، ١١٣، ط ٢، ٢٠٠٣م). وعرّفه باحث آخر بقوله: "هي التعليقات على الشواهد النادرة والشاذة التي بنيت على غير قاعدة مطردة يقاس عليها " (محمد، ٤٥٣، ع ٧٦، ٢٠١٩م).

• المؤاخذه لغةً: " الأخذ: خلاف العطاء، وهو أيضاً تناول. أخذت الشيء أخذه أخذاً: تناولته؛ وأخذه يأخذه أخذاً ... والأخيدة: ما اغتصبت من شيء فأخذ ... وأخذه بذنبه مؤاخذه: عاقبه ... يقال: أخذت على يد فلان إذا منعتة عما يريد أن يفعله كأنك أمسكت على يده " (الأفريقي (أخذ)، ٢٧٢/٣-٤٧٣، د. ط. ت، والفيروزآبادي (أخذ)، ٣٦٣/١، ط ٨، ٢٠٠٥م)، والأصل في الأخذ القهر والغلبة، واشتهر في الأهلك والاستئصال، وقيل: الأخذ: استئصال، والمؤاخذه: عقوبة بلا استئصال، وقد ورد الأخذ في القرآن الكريم على خمسة أوجه (ينظر: الزبيدي (أخذ)، ٥٥٠-٥٥١، د. ط، ١٩٦٥م):

- الأول: بمعنى القبول، قال تعالى: ﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾ (آل عمران ٨١)، أي: قبلتم.
 - الثاني: بمعنى الحبس، قال تعالى: ﴿فَأَخَذْنَا مَكَانَهُ﴾ (يوسف ٧٨)، أي: احبس.
 - الثالث: بمعنى العذاب والعقوبة، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ (هود ١٠٢)، أي: عذابه.
 - الرابع: بمعنى القتل، قال تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ (غافر ٧)، أي: يقتلوه.
 - الخامس: بمعنى الأسر، قال تعالى: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ﴾ (التوبة ٥)، أي: الأسر.
- وأخذ يؤخذ مؤاخذه: لأمه وعاتبه على ذنبه، وبذنبه عاقبه عليه، والمآخذ: المصايد (ينظر: معلوف (أخذ)، ٥، د. ط. ت). أما اصطلاحاً؛ فقد عرّفها حسن الكرمي بأنها: " ما يؤخذ على الكاتب أو المؤلف عيب يشينه ويقال على هذا الكتاب: مأخذ " (الكرمي، ٤٦/١، د. ط، ١٩٩١م).

والمؤاخذات النحويّة عند الدكتور زهير عبد المحسن هي: "تخطئة بعض النحويين لبعضهم في آرائهم النحويّة، وما استقره من قواعد، وما رووه من شواهد، وما سمعوه من العرب من أساليب " (سلطان، ١٩، ط ١، ١٩٩٤م).

ويؤخذ على الدكتور زهير عبد المحسن أنه لم يفرق بين تلك المصطلحات، ولم يعط للقارئ وجه التشابه أو الاختلاف بينها، بل أنه جعل الاستدراكات في موضع من كتابه، ضرباً من ضروب المؤاخذات! (سلطان، ٢٢، ط ١، ١٩٩٤م). ولم يسأم الدكتور زهير عبد المحسن من تجميل هذا المصطلح للقارئ بل ذهب يشرح، ويبرّر أنّ ما يجري من نقد ورفض بين علمائنا الأوائل لم يكن من باب التحامل، بل كان الهدف منه إثراء الدرس النحويّ وتصحيح مساره، مستندا على حكاية المازني إذ قال: " إذا قال العالم المتقدم قولاً فسيبيل من بعده أن يحكيه، وإن رأى فيه خلافاً أبان عنه ودلّ على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مخيراً في اعتقاد أيّ المذهبين بان له فيه الحق " (الزجاجي، ١٩، ط ٢، ١٩٨٥م)، ولا يخفى أنّه بنقله لهذا النص دلّ على موافقته لرأي المازني.

والحق - على ما أظن - أنّ كلّ تلك المصطلحات التي تؤخذ على المؤلفين، وتحسب عليهم هي من باب حياكة المصائد؛ لتصيد الأخطاء، وبيان ضعف السابق مقارنة باللاحق وصولاً إلى غاية المؤلف المرجوة والأخيرة وهي تصحيح المسار

النحويّ للوصول به إلى صورته المثاليّة ؛ وتصحيح المسار دليل على وجود الأخطاء. أمّا عن سبب اختياره لهذا المصطلح؛ فلم يوضّح الدكتور زهير عبد المحسن سبب ذلك، وقد قام الباحث سيف الدين بنقد المصطلح الذي اختاره بقوله: " والأقيس في ذلك أن يسمّى بتسميته الصحيحة: (النقد النحويّ)؛ لأننا نسمّي المؤاخذ والزاد: (ناقدا) ونسمّي المؤاخذ والمردود عليه (منقودا)؛ والأقيس أن يسمّى ما كان بينهما (نقدا) لا مؤاخذة، ولا ردّاً، ولا خلافاً، ولا تقويماً، ولا تصويباً، ولا اصلاحاً، ولا تصحيحاً، فهذه كلّها ألوان نقدية تجتمع في إطار النقد العام " (نوري، ٧، ٢٠٠٦م)، والراجح لديّ أنّه اختاره على أساس أنّه الأشمل والأوسع من بين المصطلحات الأخرى.

المطلب الرابع: الألفاظ التي استعملها الدكتور زهير عبد المحسن في تعليقاته

استعمل الدكتور زهير عبد المحسن عدّة ألفاظ للتعبير عن معنى المؤاخذات النحويّة، ويمكن تقسيمها على قسمين:

١- الألفاظ المتعلقة ب(المسائل النحويّة): واستعمل معها مصطلح (المؤاخذات) وذلك في العناوين الرئيسيّة، والعناوين الفرعيّة من فصول دراسته.

٢- الألفاظ المتعلقة بالنحويّ نفسه: نحو لفظ (عأط)، ولفظ (خلط واضطراب)، ولفظ (وهّم)، ولفظ (ردّ)، ولفظ (خطأ) وهي ألفاظ سيتبيّن موضعها في قابل البحث.

المطلب الخامس: توهمه في بعض المواضع:

وهم الدكتور زهير عبد المحسن في بعض مواضع الفصل الأوّل من كتابه أخصها بما يأتي:

الموضع الأوّل: من واضع علم النحو؟

ذكر الدكتور زهير عبد المحسن ثلاث روايات في نشأة علم النحو كالاتي (ينظر: سلطان، ٢٥، ط١، ١٩٩٤م):

أ- الرواية الأولى: وقد نقلها بالمعنى عن أبي الطيّب اللغويّ (ت٣١٥هـ)، وابن خلدون (ت٨٠٨هـ) ومفادها أنّ لأبي الأسود الدؤليّ النصيب الأوفر في نسبة الابتكار إليه.

ب- الرواية الثانية: أنّ واضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤليّ بإشارة من الإمام علي (ع) (ينظر: الأندلسي، ١١-١٢، ط١، ١٩٧٣م، والسيرافي، ١٠، ط١، ١٩٥٥م، والقحطبي، ٣/٣٣٧، ط١، ١٩٨٦م).

ت- الرواية الثالثة: أنّ أصل الفكرة لأبي الأسود الدؤليّ، ثم جاء بعده بعض العلماء الذين اتموا تلك الفكرة (ينظر: الأندلسي، ١١-١٢، ط١، ١٩٧٣م، والسيرافي، ١٠، ط١، ١٩٥٥م، والقحطبي، ٣/٣٣٧، ط١، ١٩٨٦م).

وبعد عرضه لهذه الروايات انتهى إلى أنّ فكرة نشأة النحو تبقى يكتنفها الغموض معللاً ذلك بافتقار " هذه الروايات والآراء إلى الدليل القاطع الذي نستدل به ... إلّا أنّ الأمر الثابت هو أنّ هؤلاء العلماء هم الجيل الأوّل من العلماء الذين كان لهم الفضل في نشأة هذا العلم " (سلطان، ٢٥-٢٦، ط١، ١٩٩٤م)، ولي على ما تقدّم جملة من الملاحظات :

١/ لا شك أنّ الرواية الأولى تتناقض تماماً ما ذهب إليه كلّ من العالمين الجليلين، فرواية أبي الطيّب اللغويّ (ت٣١٥هـ) تشير بشكل صريح إلى أنّ الابتكار يعود إلى الإمام علي (عليه السلام) إذ قال: " وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام)؛ لأنّه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرّفْع والنّصْب والجرّ، فكان أبو الأسود ضنيناً بما أخذه من ذلك عن أمير المؤمنين (عليه السلام) " (الحلي، ٦-٧، د.ط، ١٩٥٥م)، وقريب منها رواية ابن خلدون الذي أشار إلى فرقة أبي الأسود الدؤليّ في حفظ علم النحو: " بإشارة عليّ رضي الله عنه؛ لأنّه رأى

تَغَيَّرَ الْمَلَكَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِحِفْظِهَا فَفَرَّغَ إِلَى صَبْطِهَا بِالْقَوَانِينِ الْخَاصِرَةِ الْمُسْتَقْرَأَةِ. ثُمَّ كَتَبَ فِيهَا النَّاسُ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ انْتَهَتْ إِلَى الْخَلِيلِ ... وَأَخَذَهَا عَنْهُ سَيِّوِيَه " (ابن خلدون، ٧٥٤-٧٥٥، د. ط، ٢٠٠١م).

٢/ الرواية الثانية وقد نقلها بالمعنى عن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، وأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، والقفطي (ت ٦٤٦هـ)، ولم يكن موافقا في نقله؛ لأن رواية الزبيدي غيبت دور الامام علي (عليه السلام) فقد صرح بأن هناك مجموعة من العلماء قاموا بتأصيل علم النحو وأعملوا فكرهم فيه هم: أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هُرْمَز، ولأبي الأسود فضل السبق وشرف التقدم (ينظر: الأندلسي، ١٢، ط ١، ١٩٧٣م). أما السيرافي فقد روى روايتين أحدهما: اختلاف الناس في أول من أصل علم النحو وأكثرهم على أبي الأسود الدؤلي، والثانية: تبين أن أبي الأسود وضع الضوابط لتنفيذ الأمر الامام علي (عليه السلام) (ينظر: السيرافي، ١٠-١٢، ط ١، ١٩٥٥م). أما القفطي؛ فلم أجد أدق وأشمل من وصفه؛ لأنه صرح أن الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو الإمام علي (عليه السلام)، ثم ذكر قصة دخول أبي الأسود الدؤلي على أمير المؤمنين (عليه السلام)، ورؤيته له مفكرا؛ لأنه سمع ببلدهم لحنا فأراد أن يضع كتابا في أصول العربية؛ لذلك ألقى عليه صحيفة فيها ما يأتي:

- " الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم، ولا فعل " (القفطي، ٣٩، ط ١، ١٩٨٦م).
- " واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر " (القفطي، ٣٩، ط ١، ١٩٨٦م).
- قال أبو الأسود: " جمعت أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك جروف النصب، فنكرت منها: إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولم أذكر لكن، فقال: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزدها فيها " (القفطي، ٣٩، ط ١، ١٩٨٦م).

وهي رواية ذكرها ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) باختصار، قبل القفطي فقد ذكر أن: " سبب وضع علي (رضي الله عنه) هذا العلم ما روى أبو الأسود قال: قد دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) فوجدت بين يديه رقعة. فقلت ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال إنني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم) فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب (الكلام كله اسم وفعل وحرف.... وقال لي انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك " (ابن الأنباري، ١٨٠١٩، ط ٣، ١٩٨٥م).

وهذا يعني أن الدكتور زهير عبد المحسن أغفل روايات أخرى تخص نشأة علم النحو، والتي تؤيد أن الإمام علي (عليه السلام) هو واضع اللبنة الأولى لعلم النحو، بل المدقق أيضا لذلك العلم، وأرى أنه لم يكن مصيبا عندما وصف الموضوع بأنه يكتفه الغموض! مادام التصريح قد صدر عن أبي الأسود الدؤلي نفسه بأن الذي أمر، والذي أملى، والذي دقق هو الإمام علي (عليه السلام)، وليس غريب على أبي الأسود أن يصرح بذلك، فقد كان ممن صحب الإمام علي (عليه السلام) وكان من المتحققين بمحبته وفي ذلك يقول (ينظر: السيرافي، ١١، ط ١، ١٩٥٥م، والدؤلي، ١٥٣-١٥٤، ط ٢، ١٩٩٨م):

يقول الأذولون بنو قشير: طوال الدهر لا تنسى عليا

أحب محمدا حبا شديداً وعباساً وحمزة والوصيا

فإن يكن حُبهم رشداً أصبه وليست بمخطئ إن كان غيا

الموضع الثاني: تحقيقه في عدد مرات ذكر العلماء في كتاب سيبويه:

ذكر الدكتور زهير عبد المحسن أقدم النحاة الذين وصلت إلينا آراؤهم النحويّة عن طريق كتاب سيبويه كما يأتي:

- ١- ذكر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وأشار إلى أنّ سيبويه نقل عنه في سبعة مواضع (ينظر: سلطان، ٢٦، ط١، ١٩٩٤م). وأشار في هامش كتابه إلى أنّ الدكتور إبراهيم مصطفى ذكر ستة مواضع. وأنّ الاستاذ النجدي ذكر أربعة (ينظر: سلطان (الهامش)، ٢٦، ط١، ١٩٩٤م)، ورجّح ما ذكره في المتن.
 - ٢- ذكر أنّ عيسى بن عمر النخعيّ (ت ١٤٩هـ) روى عنه سيبويه في كتابه إحدى وعشرين مرّة، وأشار في هامش كتابه أنّ الدكتور إبراهيم مصطفى ذكر ستة مواضع، وأنّ الأستاذ النجديّ ذكر أربعة (ينظر: سلطان (الهامش)، ٢٦، ط١، ١٩٩٤م)، ولم يرجّح عدداً معيناً كما فعل مع أبي إسحاق الحضرمي.
 - ٣- ذكر أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وأنّ سيبويه نقل عنه في أربعة وأربعين موضعاً.
 - ٤- ذكر الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ)، وأنّ سيبويه نقل عنه اثنتين وعشرين وخمس مئة مرّة.
 - ٥- ذكر يونس بن حبيب الضبي (ت ١٨٥هـ)، وأنّ سيبويه نقل عنه مئتي مرّة.
- وقد تتبعت سيبويه في رواياته اللغويّة لهؤلاء، فوجدت أنّه ذكر أبو اسحاق في (٨) مواضع، وذكره بلفظ أبي اسحاق في (٤) مواضع، أمّا عيسى بن عمرو النخعيّ؛ فتتبعه له صحيح لا غبار عليه، وأمّا عمرو بن العلاء فقد ذكره بلفظ أبي عمرو في (٢٢) موضعاً، ولفظ أبو عمرو في (١٩) موضعاً، وذكره صراحة بعبارة أبي عمرو بن العلاء في موضع (واحد) فقط، أمّا الخليل بن أحمد؛ فتدقيقه لذكره صحيح لا غبار عليه، أمّا يونس بن حبيب؛ فقد ذكره في (٢١٦) موضعاً.

المطلب الثامن: نماذج من المؤاخذات النحويّة التي وردت في كتابه:-

تتوّعت المسائل التي اختارها الدكتور زهير لبيان تلك المؤاخذات، وهي في الحقيقة مسائل في الخلاف النحويّ بين العلماء، وقد تتبّه إلى الخط الذي يحدث في ذهن القارئ، وأشار إلى ذلك في بداية كتابه، إلّا أنّه لم يعالج ذلك في طيات كتابه، وكان الأولى به أن يتّخذ منهاجاً مبيّناً فيه أركان المؤاخذه ومعاييرها، وفيما يأتي نماذج من هذه المؤاخذات:

١- مسألة العطف ب(كيف):

المؤاخذ: يونس بن حبيب.

المؤاخذ عليه: قوم لم يتم التصريح بأسمائهم.

صيغ المؤاخذه عند الدكتور زهير عبد المحسن:

١/ الرد: وقد تجلّى ذلك في قوله: " وقد نفذ ابن عصفور من خلال هذا النقض وردّ عليهم رأيهم" (ينظر: سلطان، ٣٠، ط١، ١٩٩٤م).

٢/ الخطأ: وقد تجلّى ذلك في قوله: " وقد خطّاه يونس فيما نقله عن سيبويه" (ينظر: سلطان، ٢٩، ط١، ١٩٩٤م). ويبدو هنا أنّه اقتبس هذا اللفظ من لفظ سيبويه كما سيتبين فيما بعد.

عرض المسألة: ابتداء الدكتور زهير عبد المحسن بذكر رأي سيبويه الذي يرى أنّ حروف العطف تسعة هي: (الواو، والفاء، وثُمَّ، و أو، و لا، و إمّا، و بلّ، و لا بلّ، و ولكن)، وتتّبّه إلى زيادة سيبويه في موضع آخر أنّه زاد (حتّى) (ينظر: ابن قنبر، ٤٣٥/١، ط٣، ١٩٨٨م)، ثمّ نقل موضعين ليونس عن سيبويه قائلاً: " ويبدو أنّ بعضهم أجاز العطف بكيف، وقد خطّاه يونس " (ينظر: سلطان، ٢٩، ط١، ١٩٩٤م)، وقد استدللّ على ذلك بنصوص من الكتاب نقلها سيبويه عن يونس إذ قال: " وتقول: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصّدقة، بمنزلة: فأين راغبٌ في الصّدقة. زعم يونس أنّ الجرّ خطأ؛

لأنَّ أَيْنَ وَنَحْوَهَا يُبْتَدَأُ بِهِنَّ وَلَا يُضْمَرُ بَعْدَهُنَّ شَيْءٌ ... أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدًا فَأَيْنَ عَمْرًا، أَوْ فَهَلْ بَشْرًا لَمْ يَجْزِ " (ينظر: ابن قنبر، ١/٤٣٥-٤٣٦، ط ٣، ١٩٨٨م). وقوله في موضع آخر: " وأما: ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأة، فزعم يونسُ أنَّ الجرَّ خطأ، وقال: هو بمنزلة أَيْنَ. وَمَنْ جَرَّ هَذَا فَهُوَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: مَا مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ فَلِمَ أَخِيهِ، وَمَا لَقَيْتُ زَيْدًا مَرَّةً فَكَمْ أَبَا عَمْرٍو؟ تَرِيدُ: فَلِمَ مَرَرْتُ بِأَخِيهِ؟ وَفَكَمْ لَقَيْتُ أَبَا عَمْرٍو؟ " (ينظر: ابن قنبر، ١/٤٤١، ط ٣، ١٩٨٨م).

وقد تبع الدكتور زهير عبد المحسن رأي محقق الكتاب وعاب على يونس وسيبويه أنهما لم يذكرنا من الذي يجيز العطف بكيف؟ وذكر أنَّ أبا سعيد السيرافي أشار إلى أنَّ الكوفيين يجيزون العطف بكيف، وألا، وهلا، وذكر أنَّ ذلك ياباه البصريون؛ لأنَّهم لا يجيزون العطف بشيء من حروف الاستهتام (ينظر: سلطان، ٣٠، ط ١، ١٩٩٤م، وابن قنبر، ١/٤٤١، ط ٣، ١٩٨٨م). مشيراً إلى أنَّ ابن عصفور قد تبع السيرافي في ذلك مستدلاً بقول العرب: (ما أكلتُ لحمًا فكيف شحمًا، وما يُعجبني لحمٌ فكيف شحمٌ)، أنَّ ابن عصفور قد ردَّ ذلك القول بأنَّهم يجيزون هذا العطف في حالتي الرفع والنصب كما اتضح في قول العرب، ويأبونه في الجر إذ يقولون: ما مررتُ برجلٍ فكيف بامرأَةٍ؟ ولا يقولون: فكيف امرأَةٍ (عرب، ١/٢٢٥-٢٢٦، ١٤١٨هـ).

ويرى الدكتور زهير عبد المحسن أنَّ ابن عصفور قد جانب الصواب (سلطان، ٣٠، ط ١، ١٩٩٤م)، مستنداً في ذلك على ما نقله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) إذ قال: " زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العلل وأنشد عليه:

إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَنَاتُهُ وَهَانَ عَلَى الْأَدْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدِ " (الأنصاري، ١/٢٢٧، ط ١، ١٩٦٤م)

وقد ذهب الدكتور زهير عبد المحسن إلى أنَّ السيرافي وابن عصفور لم يذكرنا ما إذا كان العطف ببعض أدوات الاستهتام مذهب الكوفيين جميعاً، أو مذهب واحد أو اثنين، كذلك ابن هشام لم يبين من هؤلاء القوم الذين زعموا أنَّ (كيف) تأتي عاطفة، مضيفاً أنَّ السيوطي (ت ٩١١هـ) نقل أن العطف بـ(كيف) لم يقل به من الكوفيين إلا هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ) وحده، ولهذا ليس من الدقة والإنصاف عند الدكتور زهير عبد المحسن أن يُنسب ذلك إلى الكوفيين جميعاً، وأنَّ الحق في هذه المسألة ما ذهب إليه يونس وارتضاه سيبويه وغيره من النحويين (سلطان، ٣٠، ط ١، ١٩٩٤م). والملاحظ هنا ما يأتي:

- ١- أنَّ الدكتور زهير عبد المحسن يعتد برأي يونس وسيبويه في أنَّ اسم الاستهتام (كيف) لا يأتي عاطفاً.
- ٢- أنَّ القائل إنَّ العطف بـ(كيف) لم يقل به من الكوفيين إلا هشام بن معاوية الضرير هو ابن بابشاذ، أمَّا السيوطي فقد ذكر اثبات ابن هشام العطف بـ(كيف) مقيداً إياها بشرط وهو (بعد النفي)، نحو: ما مررت بزید فكيف عمرو (ينظر: السيوطي، ٥/٢٢٥-٢٢٦، د. ط، ١٩٧٩م)، وهو عند سيبويه رديء لا يتكلم به العرب (ينظر: السيوطي، ٥/٢٢٦، د. ط، ١٩٧٩م).
- ٣- أرى أنَّ (كيف) لا تكون عاطفة في قولهم: (كيف الأبعاد)؛ لاتصالها بالفاء، ودخول الفاء يزيد خطأه؛ لأنَّه هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية (ينظر: الزبيدي (كيف)، ٢٤/٣٥٢، د. ط، ١٩٦٥م)، قال أبو حيان: " ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنَّها ليست حروف عطف " (السيوطي، ٥/٢٢٦، د. ط، ١٩٧٩م).
- ٤- أنَّ البيت مجهول القائل، ولا يعرف له تنمة يستدل بها على إعراب القافية، فلا يصح الاستدلال به، ولأنَّ القافية يحتمل أن تكون مرفوعة مبتدأ، وكيف خبر مقدم (الفيروزآبادي، ٤/٤٠٣، د. ط، ١٩٩٢م، والزبيدي (كيف)، ٢٤/٣٥٢، د. ط، ١٩٦٥م، وشُرَّاب، ١/٣٢٢، ط ١، ٢٠٠٧م).

٥- أهمل الدكتور زهير عبد المحسن احتمالاً آخر أورده ابن هشام في كتابه وهو احتمال كون كيف زائدة إذ قال إنَّ: " (الأبعاد) مجرور بإضافة مبتدأ محذوف أي: فكيف حال الأبعاد، أو بتقدير فكيف الهوائ على الأبعاد فحذف المبتدأ

والجار وأبقى الخبر وهو (كيف) والمجرور هو (الأبعاد) وهو توجيه ضعيف، أو بالعطف بالفاء ثم أقيمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم. وهذا يعني أن (كيف) قد جاءت زائدة وهذا لم يقل به أحد " (الأنصاري، ١٤٥/٣، ط١، ١٩٦٤م).

٢- مسألة الندبة:

المؤخذ: المبرد، الخليل بن أحمد الفراهيدي.

المؤخذ عليه: يونس بن حبيب.

صيغ المؤاخذة عند الدكتور زهير عبد المحسن:

- ١- الاحتجاج: وقد تجلّى ذلك في قوله: " واحتجّ الخليل على بطلان ندبة الصفة " (سلطان، ٣٢، ط١، ١٩٩٤م).
 - ٢- الخطأ: وقد تجلّى ذلك في قوله: " وقد نسب المبرد إلى يونس خطأ " (سلطان، ٣٢، ط١، ١٩٩٤م).
 - ٣- المنع: وقد تجلّى ذلك في قوله: " منع الخليل ندبة الصفة " (سلطان، ٣٢، ط١، ١٩٩٤م).
- عرض المسألة: ذكر الدكتور زهير عبد المحسن مجموعة من الآراء في هذه المسألة كالاتي (سلطان، ٣٢-٣٤، ط١، ١٩٩٤م):

١- الخليل الذي منع ندبة الصفة وقد علّل الدكتور زهير بأنّ " علامة الندبة تلحق المنادي لمدّ الصوت، والصفة ليست بمنادى، وتقول: وا زيدا، أو وا زيد الطريف أو الطريف، ولا يجوز أن تقول: وا زيد الطريف، لأنّ الطريف ليس المنادي " (سلطان، ٣٢، ط١، ١٩٩٤م، وينظر: ابن قنبر، ٢/٢٢٦، ط٣، ١٩٨٨م)، ثمّ انتقل إلى رأي يونس بن حبيب الذي جوّز ندبة الصفة فيما نقله عنه سيويه فقد ورد في كتابه أنّ يونس " يلحق الصفة الألف، فيقول: وا زيد الطريف، [واجمعتي الشاميتي]. وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ " (ابن قنبر، ٢/٢٢٦، ط٣، ١٩٨٨م). وقد فسّر الدكتور زهير عبد المحسن هذين القولين بقوله: " قاس يونس وا زيد الطريفاه على ما سمعه من قولهم: واجمعتي الشاميتي، واحتجّ الخليل على بطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر، فلا تقول: وا زيد أنت الفارس البطلاه؛ لأنّ الخبر منقطع عن المندوب، والصفة كذلك " (سلطان، ٣٢، ط١، ١٩٩٤م).

ولم يرتض الدكتور زهير عبد المحسن تخطئة المبرد ليونس في اجازته وا زيدا أنت الفارس البطلاه (سلطان، ٣٢، ط١، ١٩٩٤م)، وحجّته في ذلك من عدّة أوجه:

الوجه الأول: أنّ الخليل احتجّ بقولهم: وا زيد أنت الفارس البطلاه، على بطلان ندبة الصفة فكما لا يجوز ندبة الخبر، فإنه لا يجوز ندبة الصفة.

الوجه الثاني: أنّ قول المبرد (وهذا عند جميع النحويين خطأ) فيه نظر؛ لأنّ يونس لم يجز ندبة الخبر حتّى يقول المبرد وهذا عند جميع النحويين خطأ (سلطان، ٣٢، ط١، ١٩٩٤م).

٢- ذكر رأي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الذي قال: " وقد نُقل عن يونس أنّه يجيز وا زيد أنت الفارس البطلاه، وهذا أبعد وقد احتجّ يونس بقولهم: واجمعتي الشاميتي، والجماع والرؤوس والشامتين صفة للجمعتين، وهذا لو صحّ فشاذاً لا يُحمّل عليه " (ابن الحاجب، ١/٢٨٦، د. ط، ١٩٨٢م)، وبناء على هذا القول حكم عليه بمتابعتة للمبرد.

وأشار الدكتور زهير عبد المحسن إلى أنّ ابن الحاجب قد أضاف إلى الخليل قولاً لم يقله وهو أنّه " لو جاز وا زيد الطريفاه، لجاز جاء زيد الطريفاه " (ابن الحاجب، ١/٢٨٥-٢٨٦، د. ط، ١٩٨٢م).

٣- أنّ أبا سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) قد ذكر أنّ يونس والكوفيّين يجيزون ندبة الصفة، معتمداً على إيراد هذه الآراء على ما جاء في حاشية كتاب سيويه (ينظر: سلطان، ٣٣، ط١، ١٩٩٤م).

وقد أيد الدكتور زهير عبد المحسن ما ذهب إليه الخليل في منع ندبة الصفة، وقد علل ذلك بقوله: " أن الاسم المندوب قد تم، والصفة ليست من جملته؛ لأن الصفة زيادة تغيد التوضيح، وهي ليست كالمضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالدال من زيد في شدة الاتصال به، فكما لحقت علامة الندبة الدال من زيد فإنها تلحق المضاف إليه، وليس كذلك الصفة، أما ما رواه يونس من قولهم: واجمعتي الشاميتناه؛ فلا يجوز القياس عليه، وينبغي أن يقتصر فيه على السماع " (سلطان، ٣٣، ط١، ١٩٩٤م)، ولي فيما ذكره الدكتور زهير عبد المحسن مجموعة من الملاحظات هي:

١- أن سيبويه نفسه يمنع لحاق الف الندبة الوصف إذ قال: " والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف " (ابن قنبر، ٢٢٦/٢، ط٣، ١٩٨٨م).

٢- أن تعليق المبرد كتعليق الخليل في منعه لندبة الصفة إذ قال: " وكان يونس يُجيز أن يُلقي علامة الندبة على النعت، فيقول: وازيد الظريفاه، وازيداه أنت الفارس البطلاه. وهذا عند جميع النحويين خطأ؛ لأن العلامة إنما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت والنعت خارج من ذا " (المبرد، ٢٧٥/٤، ط٣، ١٩٩٤م، وينظر: البغدادي، ٣٥٨/١، ط٣، ١٩٩٦م). وهذا يعني أن اعتراض الدكتور زهير عبد المحسن على المبرد لا وجه له؛ لأنه بتر نص المبرد لتسوية اعتراضه.

٣- أن الدكتور زهير عبد المحسن تأثر في تفسيره على ما جاء في كتاب (الإنصاف) بل وحتى رأيه فقد جاء في الإنصاف وأجاب البصريون عن المروي عن العرب من قولهم: (واجمعتي الشاميتناه) بأنه يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ولا يقاس عليه عندهم (ينظر: ابن الأنباري، ٣٠٨/١-٣٠٩، د.ت.ط).

والراجح لدي بعد هذا العرض جواز ندبة الصفة إذ تقول: وازيد الطويلاه وهو مذهب يونس، والقراء وغيره من الكوفيين (ينظر: ابن عقيل، ٥٣٧/٢، ط١، ١٩٨٢م)، فليس الخبر مثل الصفة؛ لأن الخبر منقطع عن المندوب، والصفة من تمامه (ينظر: ابن قنبر (الهامش)، ٢٢٦/٢، ط٣، ١٩٨٨م)، وخصوصاً أن هناك طائفة من النحاة، تبعوا ما ذهب إليه يونس والكوفيين في الجواز مستدلين على ذلك بقول الشاعر (ينظر: الجبائي، ٤١٦/٣، ط١، ١٩٩٠م، والإشبيلي، ١٨٤/١، ط١، ١٩٧٢م، وابن عقيل، ٥٣٨/٢، ط١، ١٩٨٢م، والشاطبي، ٣٨٧/٥، ط١، ٢٠٠٧م، والبدری، ٩، ط١، ٢٠١٨م):

ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

ويقاس عليه وفاقاً لمثال يونس، حيث لحقت ألف الندبة (عمراه) وهو تأكيد مندوب، ولحقت في (الزبيراه) وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب، وكقول الشاعر (ينظر: الجبائي، ٤١٦/٣، ط١، ١٩٩٠م):

كم قائل يا أسعد بن سعداه كل امرئ باك عليك أره

حيث لحقت ألف الندبة (نعت المندوب).

٣- مسألة تأصيل لن وإذن:

المؤاخذ: سيبويه.

المؤاخذ عليه: الخليل بن أحمد الفراهيدي.

صيغ المؤاخذة عند الدكتور زهير عبد المحسن:

١- الإنكار: وقد تجلّى ذلك في قوله: " وقد أنكر سيبويه ذلك " (سلطان، ٥٤، ط١، ١٩٩٤م).

٢- الرد: وقد تجلّى في قوله: " ويبدو أنّ أبا عثمان المازني قد لمح هذا فرداً على سيبويه" (سلطان، ٥٤، ط١، ١٩٩٤م).

عرض المسألة :

ذكر الدكتور زهير عبد المحسن رأي الخليل وسيبويه في هذه المسألة، ثم عرج على مجموعة من ردود النحاة على سيبويه، وقد تناول المسألة كالاتي(ينظر: سلطان، ٥٤، ط١، ١٩٩٤م):

- رأي الخليل: فالخليل يرى أنّ (لن) مركبة من (لا) و(أن)، ولكنهم حذفوا الهمزة من (أن) والألف من (لا)؛ لكثرة في كلامهم (ينظر: ابن قنبر، ٥/٣، ط٣، ١٩٨٨م).

- نص سيبويه كما ورد في كتابه واستند عليه الدكتور زهير عبد المحسن: " فأما الخليل فزعم أنّها لا أنّ، ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا: وَوَيْلَهُ [يريدون وَيِي لَأَمِهِ]، وكما قالوا يَوْمَئِذٍ، وَجُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ كَمَا جَعَلُوا هَلًّا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّمَا هِيَ هَلٌّ وَلَا " (ابن قنبر، ٥/٣، ط٣، ١٩٨٨م).

وقد ذكر سيبويه قول من خالف أستاذه في أنّ (لن) مركبة وليست بسيطة بقوله: " وأما غيره فزعم أنّه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له " (ابن قنبر، ٥/٣، ط٣، ١٩٨٨م). وقد قسم الدكتور زهير عبد المحسن النحاة الذين تناولوا هذه المسألة إلى ثلاث مجموعات هي:

• **المجموعة الأولى:** تبعت سيبويه في اعتراضه على الخليل ولم يوضح الدكتور زهير عبد المحسن من المراد بهؤلاء؟، والراجح أنّه يشير إلى المبرد القائل: " وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنّك تقول: زيداً لن أضرب. فلو كان هذا الكلام كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأنّ (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن) ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن) " (المبرد، ٨/٢، ط٣، ١٩٩٤م).

• **المجموعة الثانية:** اعترضت الخليل أمراً آخر وهو أنك إذا قلت: (لن يخرج زيداً) يكون كلاماً تاماً، أما إذا قلت: (أن يخرج زيداً)؛ فلم يكن كلاماً تاماً لذلك يجب المجيء بجزء آخر للجملة كأن تقول: (أن يخرج زيداً أحب إليّ)، وهذا يعني أن المجموعة الثانية تقول ببساطة (لن) لا تركيبها من (لا) و(أن).

ويرى الدكتور زهير عبد المحسن أنّ سيبويه قد ناقض نفسه فيما ألزمه الخليل، للأسباب الآتية:

١- لأنه يرى - أي سيبويه - أنّ التركيب يُغيّر (عمل الحرف) عمّا كان عليه قبل التركيب ومثاله في ذلك (ما) تقول فيها: إنّما، وكأنّما، ولعلّما، فأصبحت بمنزلة حروف الابتداء، وكذا حيثما صارت بمنزلة (أين).

٢- أنّ التركيب يغيّر (معنى الحرف) ومثاله في ذلك (لا) مستنداً على نص سيبويه الذي قال فيه فإنّها قد: " تغيّر الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك: (لؤلؤ)، صارت لؤلؤ في معنى آخر كما صارت حين قلت (لؤلؤ ما) تغيّرت كما تغيّرت حيث بما، وإنّ بما. ومن ذلك أيضاً: (هلاً) فعلت، فتصير هل مع لا في معنى آخر " (ابن قنبر، ٤/٢٢٢، ط٣، ١٩٨٨م).

٣- أنّ مذهب سيبويه في هذه المسألة هو نفسه مذهب الخليل، وقد استند الدكتور زهير عبد المحسن على هذا الاستنتاج بقول سيبويه: " وزعم الخليل رحمه الله أنّ حَبَّأً بِمَنْزِلَةِ حَبِّ الشَّيْءِ، وَلَكِنْ ذَا وَحَبَّ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوَ لَوْلَا، وَهُوَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ كَمَا تَقُولُ: يَا ابْنَ عَمِّ، فَالْعَمُّ مَجْرُورٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُؤَنَّثِ: حَبَّأً وَلَا تَقُولُ حَبَّذِهِ، لِأَنَّهُ صَارَ مَعَ حَبَّ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ، وَصَارَ الْمَذْكُورُ هُوَ اللَّازِمُ لِأَنَّهُ كَالْمَثَلِ " (ابن قنبر، ٢/١٨٠، ط٣، ١٩٨٨م).

المجموعة الثالثة: وهي المجموعة التي ردت على سيويه والمتمثلة بالمازني وابن جني، إذ قال المازني: " إِنَّ ذَلِكَ لَا يُلْزِمُ الْخَلِيلَ، لِأَجْلِ أَنَّ الْحُرُوفَ تَتَغَيَّرُ أَحْكَامُهَا وَمَعَانِيهَا بِالْتَّرْكِيْبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَوْ مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعَ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: لَوْ جِئْتِي أُعْطِيْتُكَ، تُرِيدُ أَنَّ الْأَعْطَاءَ امْتِنَاعٌ لَامْتِنَاعِ الْمَجِيءِ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَهُ الْأَسْمُ، لَا تَقُولُ: لَوْ زَيْدٌ خَارِجٌ أُعْطِيْتُكَ، فَإِذَا رُكِبَ مَعَ لَا صَارَ مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: لَوْ لَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَوَقَعَ بَعْدَهُ الْمُبْتَدَأُ فَقَدْ تَغَيَّرَ الْحُكْمُ وَالْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ لَنْ: لَا أَنْ، ثُمَّ أَنَّ الْحُكْمَ تَغْيِيرَ بتركيب لا مَعَهُ فَجَازَ أَنْ تَقُولَ: أَمَا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ " (الجرجاني، ١٠٥٠/١، د.ط، ١٩٨٢م).

ويرى الدكتور زهير عبد المحسن أن ابن جني قد حذا حذو المازني في رده على سيويه، وانتصاره لمذهب الخليل في تركيب (لن) من (لا) و(أن) إذ قال: " وذلك أن أصلها عنده (لا أن)، وكثر استعمالها، فحذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقت ألف (لا) ونون (أن) وهما ساكنتان، فحذفت الألف من (لا) لسكونها وسكون النون بعدها، فصارت (لن)، فخلطت اللام بالنون، وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع بينهما حكم آخر، يدلك على ذلك قول العرب: زيداً لن اضرب، فلو كان حكم (أن) المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها وتركيب النون مع لام (لا) قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب، لما جاز لزيد أن يتقدم على (لن) لأنه كان يكون في التقدير من صلة (أن) المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها " (ابن جني، ٣٠٥-٣٠٦، ط٢، ١٩٩٣م).

وقول ابن جني يرجعنا إلى الأسباب التي أجملها الدكتور زهير عبد المحسن في حكمه على سيويه، فقد ارتكز ابن جني في نصه هذا على أن امتزاج الحرفين وتركبهما يجعل لهما حكماً جديداً لم يكن لهما قبل الامتزاج، ومن ثم فإن هذا الامتزاج يفقد كل حرف من الحرفين الممزوجين حكمه الذي كان له قبل ذلك.

ولي في هذه المسألة مجموعة من الملاحظات:

- ١- أن سيويه في كتابه نقل رواية واحدة للخليل وهي أنها مركبة.
- ٢- أن السيرافي في شرحه أثبت روايتين للخليل الأولى: أشار فيها إلى أنها بسيطة (تشبه أن الناصبة)، والثانية: أنها كانت مركبة (لا أن) فحذفت وخففت لكثرتة كما قالوا أيش وويلمه والأصل أي شيء وويل لأمه (السيرافي، ٨١/١، د.ط، ١٩٨٦م).
- ٣- أن الدكتور زهير عبد المحسن قد كان مصيباً في استنتاجه بأن سيويه ناقض نفسه؛ لأن مذهبه مذهب الخليل، وقد استند على نص لسيويه تكلم فيه عن (حبذا) على الرغم من أنه لم ينص على ذلك في نص حبذا، لكن مذهبه ظاهر وواضح تمام الوضوح، وغفل عن نص يُشير فيه سيويه صراحةً إلى أن (أن) مركبة من حرفين وذلك في موضع آخر من الكتاب في باب (عدة ما يكون عليه الكلم) جعلها مما يقع على حرفين (ينظر: ابن قنبر، ٢٢٠/٤، ط٣، ١٩٨٨م).
- ٤- أن الدكتور زهير عبد المحسن لم يبد رأيه في المسألة صراحة، إلا أن حكمه على سيويه يشير إلى أنه يميل إلى مذهب الخليل ولاسيما أنه ذكر في نهاية المسألة أن البحث الحديث يؤيد رأي الخليل مستنداً في ذلك على ما ذكره برجستراسر أن (لن) مركبة من (لا) و(أن) وأنها شبيهة بـ(لم) و(كم)، ف(لم) أصلها (La - ma)، و(كم) أصلها (Kama)، ولكن مركبة من (لا) و(كن) المقابلة لـ(Ken) العبرية، و (ken) الآرامية ومعناها: هكذا(ينظر: براجستراسر، ١٧٩، ط٢، ١٩٩٤م).

٥- يجب عدم اهمال محاولة الخليل رده (لن) إلى أصلها التي يظن أنها تكونت منها؛ لأنه ملمح تاريخي تطوري لألفاظ كثيرة سار عليها أغلب النحاة بعد الخليل، فالخليل يرى مثلاً: أن (ليس) مركبة من (لا أيس) فطرح الهمزة وألزم اللام بالياء. وتابعة في ذلك الفراء مستنداً بقول العرب: " انتبني به من حيث أيس وليس، أي: من حيث هو وليس هو " (الأفريقي (ليس)، ٢١٢/٦، د.ط، والزبيدي (ليس)، ٤٩٢/١٦، د.ط، ١٩٦٥م).

وهذه المحاولات التأصيلية التاريخية في ردّ الكلمات إلى أصلها عُرف بها القدماء ، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ الأصل في (حبذا) (حَبَّبَ ذَا) فأدغموا الباء في الباء كراهية اجتماع المثليين، وكذلك ما أشبهه (ينظر: الزجّاجي، ١١٠، ط١، ١٩٨٤م). ويرى بعض النحاة أنّ (لات) بمعنى نَقَصَ وأن أصلها (ليس) بكسر الباء فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء (ينظر: الأنصاري، ٢٥٣/١، ط١، ١٩٦٤م). وذهب الكوفيون إلى أنّ (كلا) و(كلتا) من (كلّ) بتشديد اللام فخففت اللام وزيدت الألف للتنشية والتاء للتأنيث (ينظر: ابن الأنباري (المسألة ٦٢)، ٤٣٩/١، د.ت.ط، وعميرة، ١٤٩، ط١، ٢٠٠٦م).

المطلب التاسع: الدكتور زهير عبد المحسن وكتاب الانتصار لابن ولّاد (ت ٣٣٢هـ)

رُوي عن المبرّد أنّه في أيام حدائته وشبابه ألف كتاباً سمّاه (مسائل الغلط) تناول فيه العديد من المسائل التي انتقد فيها سيبويه؛ ممّا دفع ابن ولّاد المصري لتأليف كتاب أُشْتُهر بتسميته (الانتصار لسيبويه على المبرّد)، وعدد صفحاته ٣١٢ صفحة، وقام بتحقيقه الدكتور زهير عبد المحسن في سنة ١٩٩٦م، ويُقال أنّ المبرّد قد رجع عن نقد تلك المسائل، فما حقيقة رجوعه عن نقد كتاب سيبويه؟ وللعلماء في هذه القضية عدّة أقوال أعرضها كما يأتي:

١- قول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): " في كتاب أبي العباس بخطه موقعاً عند الجواب في هذه المسألة: ينظر فيه، وأحسبه ترك هذا القول " (البغدادي، ١٩١/٢، ط٣، ١٩٩٦م).

٢- قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): " ومن الشائع في الرجوع عنه من المذهب ما كان أبو العباس تتبّع به كلام سيبويه وسمّاه مسائل الغلط فحدثني أبو علي عن بكر أنّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كما رأيته في أيام الحدائّة، فأما الآن فلا " (ابن جني، ٢٠٧/١، و٢٨٧/٣، د.ط، ١٩٥٢م). وظاهر النصّ أنّ المبرّد اعتذر عن نقده في وقت لاحق، وما ذكره أبو علي الفارسيّ ممكن؛ فقد يكون للإنسان رأي في بداية حياته، ثم يعدل عن ذلك الرأي في أواخر حياته.

٣- قول السيوطي (ت ٩١١هـ): " قال أبو حيّان: وهذا لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح، قال: وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولّاد عنه، قال الزجّاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه (السيوطي، ١٦٨/٢، د.ط، ١٩٧٩م). ومن المؤكّد أنّ الزجّاج ثقة، ومن غير المعقول أن يتقول ويكذب على المبرّد.

وقد ردّ الدكتور زهير عبد المحسن نصّ ابن جني فيما رواه عن أبي علي الفارسيّ قائلاً: " فهذا النصّ يفهم منه أنّ المبرّد رجع عن جميع المسائل التي تتبّع بها كلام سيبويه، وهو أمر يفترق إلى الدقّة، وما كان ينبغي لنحويّ كبير مثل أبي علي أن يطلقه اطلاقاً قبل أن ينظر في مصنّفات أبي العباس، وكذلك ما كان ينبغي لابن جني أن ينقل هذا القول قبل أن يتأكّد من صحّته، وهو العالم الذي عرف بالتثبّت والتدقيق؛ لأنّ المبرّد رجع عن بعض المسائل التي غلط فيها سيبويه " (سلطان، ٨٥، ط١، ١٩٩٤م). في حين وافقه في قول آخر ليستدلّ به على أنّ كثيراً من المسائل التي غلط فيها سيبويه ليست للمبرّد، وإنّما هي مسائل وافق فيها المبرّد نحوّيين متقدّمين عليه، تتبّعوا بها كتاب سيبويه إذا قال مصرّحاً: " وأما ما تعقّب به أبو العباس محمّد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضيع التي سمّاه مسائل الغلط، فقلّما يلزم صاحب الكتاب منه إلّا الشيء النزر، وهو أيضاً - مع قلّته - من كلام غير أبي العباس " (ابن جني، ٢٨٧/٣، د.ط، ١٩٥٢م).

وقد أسهب الدكتور زهير عبد المحسن في مناقشة رأي أبي علي الفارسيّ معتمداً اعتماداً كلياً على ما ورد في كتاب (الانتصار) لابن ولّاد مُحصياً وناقلاً كل تلك المسائل حتّى بلغت (٣٠) صفحة من كتابه، وكان من الممكن أن يكفي بالمسائل التي فيها مشكلة فقط، أو على الأقل اختصار تلك المسائل.

وقد اختار الدكتور زهير عبد المحسن عنوان (الانتصار لسيبويه على المبرّد) وعَلّل هذا الاختيار؛ بأنّه العنوان الذي تكاد تشترك بذكره أغلب مصادر ترجمة مؤلفه؛ ولأنّ جزءاً منه ورد في إحدى نسختي الكتاب (التميميّ، ١٦، ط١، ١٩٩٦م)، ويُردّ على الدكتور زهير هنا بأنّ لفظة (النقض) أيضاً وردت في النسخة الأمّ بعبارة (كتاب نقض ابن ولّاد على ردّ المبرّد على سيبويه في الكتاب)، وفي النسخة (ب) بعبارة (كتاب الانتصار أو كتاب نقض ابن ولّاد على المبرّد في رده على سيبويه)، وهذا بحسب ما تمّ تصويره من صفحات الكتاب عند الدكتور زهير عبد المحسن (ينظر: التميميّ، ١٦، ط١، ١٩٩٦م). وعلى هذا يكون الحكم على عنوان الكتاب من خلال تلك المصادر ليس كافياً لإثباته. أمّا موقف الدكتور زهير من ابن ولّاد؛ ففي الحقيقة لم يتخذ الدكتور زهير عبد المحسن موقفاً واحداً من ابن ولّاد فتارة يخالفه، وتارة يوافقه، وقد تتوّعت المسائل التي تناولها من كتاب الانتصار حتّى أخذت حيزاً كبيراً من كتابه، ولم أذكرها هنا؛ لأنها مسائل مذكورة في كتاب الانتصار، قام بعرضها الدكتور زهير عبد المحسن في كتابه المؤاخذات النحويّة.

النتائج:

- ١- روافد الكتاب: دار كتاب المؤاخذات النحويّة حول ثلاثة محاور وكأنّ الكتاب قد قسّم على ثلاثة أقسام تشمل جزء من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، وكتاب الانتصار أو (النقض) لابن ولّاد، وكتاب الأغفال لأبي علي الفارسيّ.
- ٢- اعتداد الدكتور زهير عبد المحسن بأراء القدماء، مع استثناسه في بعض الأحيان بما ذهب إليه علم اللغة الحديث.
- ٣- أهمل الدكتور زهير عبد المحسن المؤاخذات النحويّة في جوانب كثيرة كالشعر، والأمثال، ولغات العرب، والقراءات القرآنية، وتوّهمه في بعض مواضع كتابه.
- ٤- تسمية كتاب الانتصار بهذا الاسم غير ثابتة؛ لما وجدته في نسخ الصفحات الأولى من الكتاب التي صوّرها الدكتور زهير عبد المحسن عند تحقيقه للكتاب.
- ٥- ان مصطلح المؤاخذات النحويّة أقرب ما يكون إلى النقد النحويّ ولا تشابه بين مصطلح المؤاخذه والاستدراكات من ناحية المضمون.
- ٦- تعدّد الألفاظ التي استعملها الدكتور زهير عبد المحسن للتعبير عن المؤاخذات النحويّة.
- ٧- اهماله لروايات كثيرة تخصّ نشأة علم النحو التي تثبت أنّ الامام علي (عليه السلام) هو واضع اللبنة الأولى لعلم النحو.

المصادر:

- القرآن الكريم
- الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة: عميرة، حليلة أحمد، دار وائل للنشر والتوزيع - عمان، ط ١، ٢٠٠٦م.
- أخبار النحويين البصريين: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت ٣٦٨هـ، تد: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى لبابي الحلبي - مصر، ط ١، ١٩٥٥م.
- أساس البلاغة: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن أحمد ت ٥٣٨هـ، تد: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو: البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي ت ٣١٦هـ، تد: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م.
- اعتراضات الطاهر ابن عاشور على النحاة في كتابه التحرير والتنوير: محمد، أبو بكر، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية الأكاديمية - جامعة سكاريا - تركيا، العدد ٧٦، ٢٠١٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين أبو الحسن بن علي بن يوسف ت ٦٤٦هـ، تد: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- الانتصار لسببويه على المبرد: التميمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي ت ٣٣٢هـ، تد: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، أبو البركات ت ٥٧٧هـ، تد: محمد محي الدين حميد، دار الفكر، (د. ط. ت).
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي ت ٦٤٦هـ، تد: الدكتور موسى بناي العلمي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي، د. ط، ١٩٨٢م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ت ٨١٧هـ، تد: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د. ط، ١٩٩٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تد: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، د. ط، ١٩٦٥م.
- تحقيقات لغوية في شواهد شعرية: البدر، د. نعيم سلمان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ٢٠١٨م.
- التطور النحوي للغة العربية: براجشتراسر، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩م المستشرق الألماني، تد: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤م.
- التعريفات: الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي ت ٨١٦هـ، وضح حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ٢٠٠٣م.
- الجمل في النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٤٠هـ، تد: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، ط ١، ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن ت ٣٢١هـ، تد: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، تد: محمد علي النجار، المكتبة العلمية - القاهرة، د. ط، ١٩٥٢م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: الدؤلي، تد: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار مكتبة الهلال - بيروت - لبنان، ط ٢، ١٩٩٨م.
- ديوان ذي الرمة: الرمة، غيلان بن عقبة العدوي ت ١١٧هـ، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي رواية الإمام أبي العباس ثعلب، تد: د. عبد القنوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر والطباعة - بيروت، د. ط، ١٩٨٣م.
- ديوان طفيل الغنوي: الغنوي، شرح الاصمعي، تد: حسان فلاح أوغلي، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ، تد: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ٢، ١٩٩٣م.
- شرح التسهيل: الجبائي، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي المعروف بابن مالك ت ٦٧٢هـ، تد: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٩٠م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري): شراب، محمد بن محمد حسن، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٧م.

- شرح جمل الزجاجي: الإشبيلي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف ت ٦٠٩هـ، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة: د. سلوى محمد عمر عرب، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد الحسن ابن عبد الله ابن المزيان ت ٣٦٨هـ، تد: رمضان عبد التواب وآخرون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٨٦م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، إسماعيل بن حماد ت ٣٩٨هـ، تد: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٩٩٠م.
- طبقات النحويين واللغويين: الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت ٣٧٩هـ، تد: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٧٣م.
- القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ت ٨١٧هـ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٨، ٢٠٠٥م.
- كتاب العين: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت ١٧٥هـ، تد: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دار ومكتبة الهلال، د.ت.ط.
- كتاب اللامات: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧هـ، تد: مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر - دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.
- كتاب سيبويه: ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠هـ، تد: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.
- لسان العرب: الأفرقي، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري ت ٧١١هـ، دار صادر - بيروت، د.ت.ط.
- مختار الصحاح: الرازي، الامام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ت ٦٦٠هـ، دائرة المعاجم، مكتبة لبنان - بيروت، د.ط، ١٩٨٩م.
- مراتب النحويين: الحلبي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ت ٣٥١هـ، تد: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر بالفجالة - القاهرة، د.ط، ١٩٥٥م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ت ٧٦٩هـ، تد: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٩٨٢م.
- معجم لغة الفقهاء: قلعي، محمد رواس، وقنيبي، حامد صادق، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩١١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: الأنصاري، جمال الدين ابن هشام ت ٧٦١هـ، تد: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٩٦٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ، تد: د. عبد المجيد قطامي وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة: ابن فارس، أحمد ت ٣٩٥هـ، تد: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، ١٩٧٢م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت ٤٧١هـ، تد: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد، د.ط، ١٩٨٢م.
- المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ، تد: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، ط ٣، ١٩٩٤م.
- مقدّم ابن خلدون: ابن خلدون، عبد الرحمن ت ٨٠٨هـ، ضبط: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، بيروت، ٢٠٠١م.
- المقرّب: الإشبيلي، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت ٦٦٩هـ، تد: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٩٧٢م.
- المنجد في اللغة والأدب والعلوم: معلوف، لويس، المطبعة الكاثوليكية - بيروت - لبنان، د.ت.ط.
- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية: سلطان، الدكتور زهير عبد المحسن، منشورات جامعة قازيونس - بنغازي، ط ١، ١٩٩٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأبناء: ابن الأنباري، أبو البركات ت ٥٧٧هـ، تد: الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة المنار - الأردن، ط ٣، ١٩٨٥م.
- النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري: نوري، سيف الدين شاكر، رسالة ماجستير - جامعة ديالى / كلية التربية، ٢٠٠٦م.
- الهادي إلى لغة العرب: الكرعي، حسن سعيد، دار لبنان للطباعة والنشر - بيروت، د.ط، ١٩٩١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين ت ٩١١هـ، تد: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، د.ط، ١٩٧٩م.